

# التطورات الاقتصادية والاجتماعية

### نظرة عامة

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المُصدرة للنفط نتيجة انخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العام. ومن جهة أخرى، فقد استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نمواً محدوداً خلال عام 2013 حيث ارتفع من نحو 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 2734.1 مليار دولار عام 2013، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من نحو 7998 دولار عام 2012 إلى 8109 دولار عام 2013. أما فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للدول العربية<sup>(1)</sup>، فقد بلغ نحو 4.2 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 4.6 في المائة عام 2012.

وعلى صعيد اتجاهات معدل التضخم في الدول العربية، فقد انخفض إلى نحو 5.2 في المائة في عام 2013 مقابل 6.0 في المائة خلال عام 2012، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط والسلع الغذائية. ويشار في هذا الصدد إلى التباين في اتجاهات تغير معدل التضخم ما بين الدول العربية، ففي حين تراجعت معدلات التضخم في عدد كبير من الدول العربية، اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع في دول عربية أخرى بما يعكس زيادة معدلات الطلب المحلي في بعض هذه الدول، وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية في بعضها الآخر نتيجة للاختناقات في جانب العرض، أو نتيجة اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية وعلى رأسها دعم الطاقة.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهمت قطاعات الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة بنسبة 61.6 في المائة عام 2012، نتيجة انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي للدول العربية ككل من 39.7 في المائة إلى 37.2 في المائة عام 2013، بسبب تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية. في المقابل استقرت حصة قطاع الصناعات التحويلية في الهيكل القطاعي للناتج العربي عند مستوى 9.2 في المائة، في حين ارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى نحو 40.5 في المائة. من جهة أخرى، يُبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، نمو الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي، وارتفاع مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج خلال عام 2013.

<sup>(1)</sup> وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011.

وعلى صعيد تطورات مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، تدل البيانات المتاحة أنه رغم تقدّم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن نسبة السكان تحت خط الفقر ارتفعت إلى مستوى 7.4 في المائة عام 2012 بالمقارنة مع 4.1 في المائة عام 2010 بالنسبة للدول العربية ككل. وبصفة عامة، هناك تبايناً في درجة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول، حيث أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأكثر تقدماً على هذا الصعيد مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى. وقد أحرزت الدول العربية أفضل تقدّم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم ومعدّل القيد في التعليم الابتدائي. لكن تبقى بعض الدول العربية في حاجة إلى مزيد من الجهود خاصة في مجال معالجة النقص في المواد الغذائية وتوفير المياه الصالحة للشرب وتخفيض نسب وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات عند الولادة.

وفي مجال توزيع الدخل، توضح أحدث البيانات المتوفرة انخفاض معامل جيني لتوزيع الدخل في عدد من الدول العربية، حيث تعتبر مستويات توزيع الدخل في الدول العربية أقل تفاوتاً بالمقارنة مع أقاليم أخرى في العالم. وبالنظر إلى أحدث بيانات المسوحات المتوفرة في بعض الدول العربية، يتبين أن بعض الدول استطاعت أن ترفع متوسط إنفاق الفرد بالنسبة للطبقات الفقيرة بأكثر من متوسط معدّل نمو إنفاق الفرد في المجتمع ككل محققة بذلك نمواً مناظراً للفقراء، بينما شهدت دول عربية أخرى اتجاهًا معاكساً، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهد لاتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستويات دخل الفقراء وتفادي تراجع مستوياتهم المعيشية بالمقارنة مع بقية مجموعات الدخل الأخرى في المجتمع.

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، لا يزال ارتفاع معدلات النمو السكاني يشكل عائقاً أساسياً أمام رفع مستويات المعيشة في غالبية الدول العربية، كما أنه من مسببات ارتفاع البطالة وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وتظهر هذه المعطيات ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح محور الاقتصاد العالمي المتطور والذي تدل المؤشرات الراهنة على أن البلدان العربية لم تقطع بعد خطوات مهمة على طريق المشاركة فيه. وقد بلغ متوسط مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية<sup>(2)</sup> لعام 2012 حوالي 0.652<sup>(3)</sup>. لتصنف بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدني في مستويات التنمية البشرية.

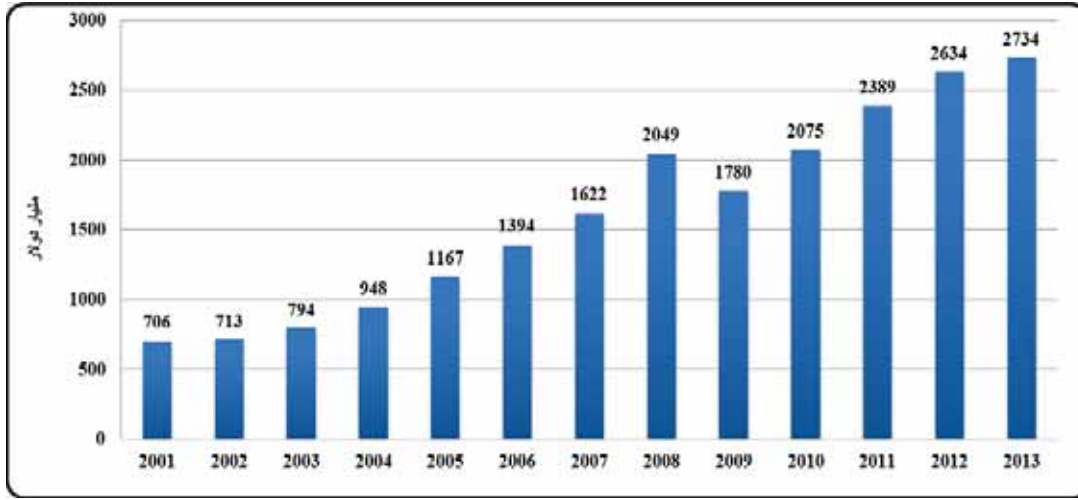
### التطورات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 2734.1 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 2633.5 مليار دولار عام 2012، أي بمعدّل نمو بلغ نحو 3.8 في المائة وهو أدنى معدّل نمو سجلته الدول العربية كمجموعة للناتج بالأسعار الجارية منذ عام 2010. وتتعدّد الأسباب لتفسير تواضع الأداء الاقتصادي للدول العربية وأهمها انخفاض كميات إنتاج النفط في بعض الدول العربية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، وتواصل الآثار السلبية للاضطرابات السياسية في عدد من الدول على الأداء الاقتصادي للمنطقة العربية ككل، الملحق (2/2)، والشكل (1).

(2) يصدر دليل التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبيهة متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

(3) الأمم المتحدة (2012)، "تقرير التنمية البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

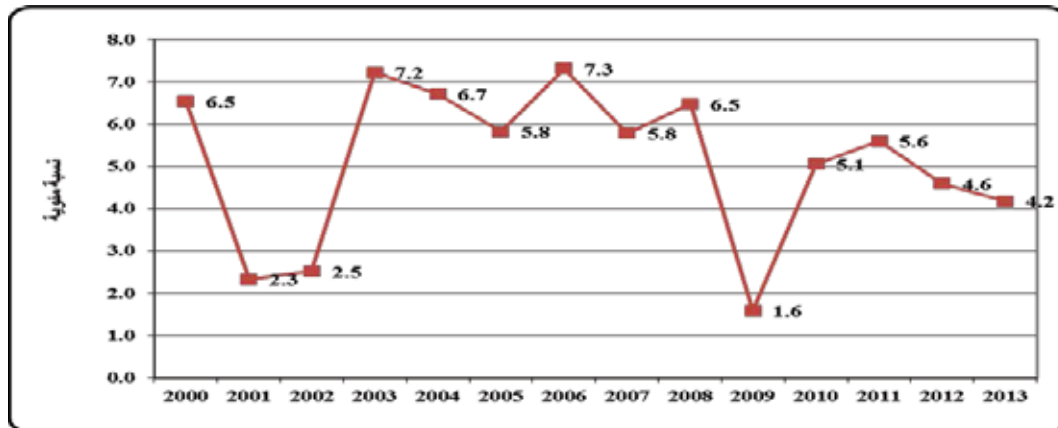
الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2013-2001)



المصدر: الملحق (2/2).

وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة، فقد سجلت الدول العربية كمجموعة انخفاضاً في معدّل النمو من حوالي 4.6 في المائة عام 2012 إلى حوالي 4.2 في المائة عام 2013 مما يعكس التطورات المشار إليها سابقاً، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (\*) للدول العربية



\* وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011. المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس، وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس 2005.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الدول العربية شهدت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة بعدد من العوامل الخارجية والداخلية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وذلك إضافة إلى التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة وفي مقدمتها ليبيا وسورية. وقد انعكست هذه التقلبات على معدلات نمو الناتج في الدول العربية ككل. فعلى سبيل المثال انكمش الناتج في ليبيا عام 2011 بنسبة 63 في المائة، ثم ارتفع بمعدل 104.5 في المائة عام 2012 ليعود للانكماش عام 2013 بمعدل 2.5 في المائة.

وبالنظر إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة الوطنية في العام 2013، يُلاحظ تراجع معدلات النمو في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بالمقارنة مع عام 2012، وذلك نتيجة تراجع إنتاج وتصدير النفط في بعض تلك البلدان. كذلك تراجع النمو في بعض الدول التي تشهد تحولات سياسية مثل تونس ومصر نتيجة تواصل ظروف عدم الاستقرار التي تُحيط بالمناخ الاقتصادي والسياسي فضلاً عن عدم تحسن أهم مصادر المتحصلات من النقد الأجنبي مثل السياحة، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتواصل ضعف الطلب الخارجي على صادرات هذين البلدين لاسيما من دول منطقة اليورو. كذلك تواصل الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني نتيجة تأثره المباشر بالظروف السائدة في دول الجوار. وبالمقابل تحسن النمو الاقتصادي في كل من الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسودان وعمان والقمر والمغرب واليمن. بينما تراجعت معدلات النمو بشكل طفيف في كل من قطر وموريتانيا، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية  
(2012 و2013)

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
					بالأسعار الجارية	
	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	2012	2013
الأردن	2.7	3.3	0.4	1.0	7.3	8.6
الإمارات	4.7	5.2	3.7	4.1	7.2	8.1
البحرين	3.4	5.4	-0.8	4.6	5.6	6.9
تونس	3.6	2.7	2.6	1.6	-1.5	4.1
الجزائر	3.3	2.7	1.3	0.7	2.5	10.6
جيبوتي	4.8	5.0	1.7	1.9	9.1	7.6
السعودية	5.8	3.8	2.9	1.1	9.6	2.0
السودان	-3.0	3.7	15.6	0.5	-2.3	-9.0
سورية	...	...	...	...	...	...
العراق	10.3	5.2	7.7	2.6	16.9	6.1
عمان	5.0	5.1	-5.0	-1.3	11.5	2.8
قطر	6.2	6.1	2.9	3.9	11.9	6.6
القمر	3.0	3.5	0.6	1.2	-2.2	3.0
الكويت	6.2	0.8	2.8	-2.9	13.0	1.0
لبنان	1.7	1.3	1.1	0.7	6.7	5.5
ليبيا	104.5	-2.5	101.2	-5.7	126.8	-22.5
مصر	2.2	2.1	-0.3	-0.4	11.4	3.5
المغرب	2.7	4.6	1.6	3.5	-3.1	9.5
موريتانيا	7.0	6.7	4.5	4.2	-3.7	6.4
اليمن	2.4	4.2	-0.5	1.2	3.2	12.1

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة كانت أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ثلاث دول عربية وهي السعودية وعمان وموريتانيا، وذلك نتيجة انخفاض مخفض الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول خلال عام 2013 مقارنة بقيمة المخفض المسجلة خلال عام 2005. وحيث أن مخفض الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم، وعلى عكس مؤشر الأسعار للمستهلكين، يغطي طيفاً واسعاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات الحكومية وغيرها من السلع والخدمات وفق مساهمة كل منها في الناتج، فإن تراجع مخفض الناتج رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين ناتج عن انخفاض مؤشرات أسعار بعض السلع والخدمات، على غرار تراجع مخفض الناتج المحلي غير النفطي في السعودية في الربع الأخير من عام 2013 بنسبة 1.9 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة في عام 2012، وكذلك انخفاض مؤشر أسعار الخدمات الحكومية بنسبة 9.7 في المائة وانخفاض مؤشر التعدين والمحاجر بنسبة 1 في المائة خلال نفس الفترة<sup>(4)</sup>.

#### متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى حوالي 8109 دولار عام 2013 مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ حوالي 1.38 في المائة. وسجلت ليبيا والسودان أكبر معدلات تراجع لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بين عامي 2012 و2013 بينما سجلت اليمن، والجزائر والمغرب أعلى معدلات نمو، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  
1995 و2000 و2005 و2009 و2013-2009

(دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو 2012-2013 (%)
قطر	16642	28925	49151	59669	72958	97983	106055	110606	4.3
الإمارات	27268	34837	43989	30920	34614	41558	44101	47152	6.9
الكويت	13882	17008	27014	30423	32198	41671	45530	44347	-2.6
البحرين	10032	12582	15140	19465	20930	24304	24615	26118	6.1
السعودية	7893	9255	14069	16095	19113	23594	25139	24953	-0.7
عمان	6477	8121	12388	15245	21147	21099	21390	20663	-3.4
لبنان	3178	4585	5469	8801	9460	9911	10507	11015	4.8
متوسط الدول العربية	2118	2670	3891	5308	6050	7230	7998	8109	1.38
ليبيا	6340	6130	7186	8248	9496	4571	10041	7533	-25.0
الجزائر	1500	1801	3132	3891	4479	5428	5453	5910	8.4
العراق	396	871	1296	2977	3606	4727	5386	5569	3.4
الأردن	1560	1742	2300	3989	4329	4622	4850	5152	6.2
تونس	2015	2244	3216	4163	4172	4307	4198	4325	3.0
مصر	1043	1573	1279	2450	2775	2924	3176	3207	1.0
المغرب	1415	1298	1973	2871	2844	3079	2951	3196	8.3
السودان	258	430	994	1492	1723	1619	1943	1714	-11.8
سورية	1163	1160	1560	2682	2912	...	...	...	...
جيبوتي	858	817	895	1172	1223	1304	1380	1441	4.4
اليمن	358	622	953	1265	1335	1304	1308	1424	8.9
موريتانيا	618	405	623	924	1080	1180	1110	1153	3.9
جزر القمر	533	366	627	773	764	824	788	793	0.7

\* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2014.  
المصدر: الملحقين (2/2) و(8/2).

(4) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الأول 2014.

وما زالت قطر تتصدّر ترتيب الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما حافظت القمر على مرتبتها كالدولة العربية ذات النصيب الأدنى للفرد من الناتج. وبصفة عامة يتسم ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج بالاستقرار، إلا أن تباين ذلك المتغير ارتفع بشكل مطرد خلال الخمس سنوات الماضية حيث ارتفعت نسبة أعلى إلى أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج في الدول العربية من حوالي 77 ضعف عام 2009 إلى حوالي 140 ضعف عام 2013، فيما ينخفض التباين حال استبعاد قطر من 60 ضعف إلى 40 ضعف خلال نفس الفترة لارتفاع قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر بشكل كبير بالمقارنة مع بقية الدول العربية. أما فيما يتعلق بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية ونتيجة لتطورات معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ومعدلات نمو السكان، فقد بلغ حوالي 1.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع 4.8 في المائة في عام 2012. وكانت معدلات نمو الناتج للفرد بالأسعار الثابتة موجبة في معظم الدول العربية باستثناء عُمان والكويت وليبيا ومصر، حيث شهدت تلك الدول تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج. وسجلت البحرين عام 2013 أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج بمعدل 4.6 في المائة، متبوعة بموريتانيا بمعدل 4.2 في المائة، والإمارات بمعدل 4.1 في المائة، الجدول رقم (1).

#### الأسعار

شهدت معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2013 على مستوى الدول العربية مقاسة بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين انخفاضاً إلى نحو 5.2 في المائة مقارنة بنحو 6 في المائة لمعدل التضخم المسجل على مستوى الدول العربية لعام 2012، وذلك بما يتماشى مع الاتجاهات الدولية لتغير معدلات التضخم على مستوى العالم بما يعكس تأثير الانخفاض المسجل في أسعار عدد من السلع الأساسية والنفط خلال العام.

الجدول رقم (3)  
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين  
2000 و(2013-2005)

(نسب مئوية)	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	الدول العربية
	5.6	4.6	4.4	5.0	-0.7	13.9	4.7	6.3	3.5	0.7	الأردن
	1.1	0.7	0.9	0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	6.2	1.3	الإمارات
	3.3	2.8	-0.4	2.0	2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	-0.7	البحرين
	6.1	5.6	3.5	4.4	3.5	4.9	3.4	4.1	1.4	2.8	تونس
	3.3	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	0.3	الجزائر
	2.5	3.7	5.1	4.0	1.7	12.0	5.0	3.5	3.1	2.0	جيبوتي
	3.5	2.9	3.7	3.8	4.1	6.1	5.0	1.9	0.5	-1.1	السعودية
	36.5	31.9	18.1	13.0	11.3	14.3	8.0	7.2	8.5	8.0	السودان
				4.9	2.8	15.1	4.7	10.0	7.8	-0.6	سورية
	1.9	6.1	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37.0	5.0	العراق
	1.3	2.9	4.1	3.2	3.5	12.5	24.8	3.4	1.9	-1.2	عُمان
	1.7	2.8	2.9	3.7	2.8	9.9	2.6	3.8	3.5	2.8	فلسطين
	3.1	1.9	1.9	-2.4	-4.9	15.2	13.6	11.9	8.8	1.7	قطر
	2.3	6.3	6.8	3.9	4.8	4.8	4.5	3.4	3.0	5.9	القمر
	2.7	3.2	4.9	4.5	4.6	6.3	5.5	3.1	4.1	1.6	الكويت
	3.0	5.9	7.2	5.1	1.2	10.8	4.1	5.6	-0.7	-0.4	لبنان
	2.6	6.0	15.9	2.5	2.4	10.4	6.2	1.5	2.7	-2.9	ليبيا
	6.9	8.6	11.0	11.7	16.2	11.7	10.9	4.3	11.4	2.8	مصر
	1.9	1.3	0.9	1.0	1.0	3.9	2.0	3.3	1.0	1.9	المغرب
	4.1	4.9	5.7	6.3	2.1	7.5	7.3	6.2	12.1	3.3	موريتانيا
	11.1	9.9	19.5	11.2	3.7	19.0	7.9	10.8	9.9	11.0	اليمن
	<b>5.2</b>	<b>6.0</b>	<b>6.3</b>	<b>4.5</b>	<b>3.2</b>	<b>9.6</b>	<b>8.0</b>	<b>7.5</b>	<b>6.2</b>	<b>2.1</b>	متوسط الدول العربية

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ورغم انخفاض معدلات التضخم في عدة دول عربية (إحدى عشرة دولة)، إلا أنها اتجهت نحو الارتفاع في بعض الدول العربية الأخرى (تسع دول) بما يعكس ارتفاع الضغوط التضخمية في بعض تلك الدول نتيجة زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض تلك الدول، بالإضافة إلى الأثر التضخمي لارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسعار المحروقات في بعضها الآخر نتيجة تبني إجراءات لإصلاح نظم دعم الطاقة خلال عام 2013، الجدول رقم (3).

وعلى مستوى الدول العربية سُجلت أعلى معدلات للتضخم في السودان بنسبة 36.5 في المائة واليمن بنسبة 11.1 في المائة ومصر بنسبة 6.9 في المائة وتونس بنسبة 6.1 في المائة. ورغم تشابه مصدر ارتفاع معدلات التضخم في تلك البلدان، إلا أن العوامل الفرعية التي ساهمت في ذلك الارتفاع تختلف من بلد إلى آخر. ففي السودان يتمثل العامل الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم في تأثير رفع الدعم عن الوقود وانخفاض قيمة الجنيه السوداني. في المقابل تعزى الضغوط التضخمية في تونس إلى زيادة الأجور التي أقرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011، وفي مصر واليمن إلى ارتفاع أسعار المحروقات والسلع الأساسية مع اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات تضخم متدنية نسبياً أي أقل من 6 في المائة وتراوح بين 1.1 في المائة في الإمارات و5.6 في المائة في الأردن.

#### الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

يهيمن قطاع السلع الأولية منذ عقود على الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي العربي وبخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز، الذي لا يزال يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويعتبر بذلك المحرك الأكبر للاقتصاد العربي المعاصر. وبالرغم من أهمية هذا القطاع للاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي فإن خطورة الاعتماد المتزايد على قطاع الصناعات الاستخراجية تتمثل في زيادة مستويات تأثر الاقتصادات العربية بالتقلبات الخارجية الناتجة عن التذبذبات في أسعار الطاقة العالمية، ومن ثم ارتفاع مستويات حساسية الاقتصادات العربية للصدمات الخارجية. أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعات التحويلية في التنمية وتوفير فرص العمل، إلا أن أداء هذا القطاع لا يزال دون مستوى الطموحات المعقودة عليه. والأمر كذلك فيما يتصل بمساهمة قطاع الزراعة في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، والتي لا تزال دون المستويات المأمولة رغم مساهمته في توفير عدد كبير من فرص العمل.

ساهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 مقارنةً بنسبة حوالي 61.6 في المائة في العام 2012 وبارتفاع في ناتجة بنسبة بلغت حوالي 0.6 في المائة. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي العربي من حوالي 39.7 في المائة عام 2012 إلى حوالي 37.2 في المائة عام 2013 بانكماش نسبته 2.6 في المائة. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج النفط في عدة دول عربية وبخاصة في ليبيا والسودان نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها تلك البلدان، الملحق (3/2)، والجدول رقم (4).



الجدول رقم (4)  
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية  
2000 و 2005 و 2012 و 2013

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2013 - 2012	2012-2011	2005 - 2000	2013	2012	2005	2000	
0.6	11.0	12.0	59.7	61.6	60.1	55.6	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
5.3	3.8	4.8	5.0	4.9	6.1	7.8	الزراعة
-2.6	10.0	15.3	37.2	39.7	37.7	30.2	الصناعات الإستخراجية
4.4	8.9	7.9	9.2	9.2	9.5	10.6	الصناعات التحويلية
9.9	24.7	9.5	8.3	7.8	6.7	7.0	باقي قطاعات الإنتاج
8.7	9.8	8.7	40.5	38.6	39.0	41.9	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
7.9	13.8	7.9	12.2	11.8	10.3	11.5	الخدمات الحكومية
-85.2	-164.6	-7.7	0.0	-0.1	1.1	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
3.8	10.2	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.  
\* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة

من جانب آخر، استقرت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عند مستوى 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 وبمعدل نمو بلغ 4.4 في المائة مقارنةً بمعدل نمو بلغ نحو 8.9 في المائة عام 2012. وساهم قطاع الزراعة بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 وبمعدل نمو حوالي 5.3 في المائة. وساهمت باقي قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 وبمعدل نمو بلغ نحو 9.9 في المائة.

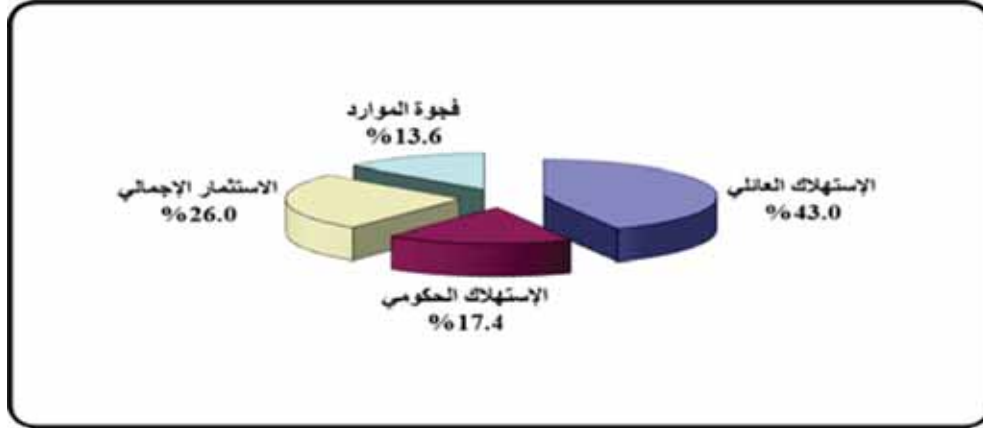
وكنتيجة لانخفاض نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من حوالي 38.6 في المائة عام 2012 إلى حوالي 40.5 في المائة عام 2013، وسجل القطاع معدل نمو بلغ 8.7 في المائة عام 2013 مقابل حوالي 9.8 في المائة عام 2012. وفي إطارها ساهمت الخدمات الحكومية في الهيكل القطاعي للناتج بنحو 12.2 في المائة لعام 2013 بمعدل نمو حوالي 7.9 في المائة مقارنةً بنحو 13.8 في عام 2012.

#### الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

ارتفعت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بالمقارنة مع العام السابق من 57.5 في المائة إلى 60.4 في المائة. وقد توزع نمو حصة الإنفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي والحكومي حيث زادت الأهمية النسبية لبند الإنفاق الاستهلاكي العائلي من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 41.6 في المائة في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013. وبلغ معدل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة عام 2012. كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في العام 2013 وسجل ذلك الإنفاق معدّل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنةً بنحو 11.6 في المائة في العام السابق، الملحق (5/2) والشكل (3) والجدول (5).



الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2013)



المصدر: الملحق (5/2).

ونمت حصة الاستثمار الكلي من 25.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. ونما الاستثمار الإجمالي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2013 مقابل 11.8 في المائة عام 2012. وبلغت فجوة الموارد، التي تعبر عن صافي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، في العام 2013 بما نسبته 13.6 في المائة من الناتج مقارنةً بنحو 17.3 في المائة في العام 2012.

الجدول رقم (5)  
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق  
2000 و 2005 و 2012 و 2013 (نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق						
	2013-2012	2012 - 2011	2005-2000	2013	2012	2005	2000
9.1	7.9	7.4	60.4	57.5	59.8	68.2	الإستهلاك النهائي
7.2	6.6	7.7	43.0	41.6	44.0	49.5	الإستهلاك العائلي
13.9	11.6	6.6	17.4	15.9	15.8	18.7	الإستهلاك الحكومي
7.2	11.8	13.6	26.0	25.2	22.0	19.0	الاستثمار الإجمالي
*	*	*	13.6	17.3	18.1	12.8	فجوة الموارد
-1.6	11.2	14.7	52.6	55.5	54.1	44.5	صادرات السلع والخدمات
6.2	9.1	13.1	39.0	38.2	36.0	31.7	واردات السلع والخدمات
3.8	10.2	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

**الاستهلاك النهائي:** سجل الاستهلاك النهائي في الدول العربية مجتمعة في العام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي مشكلاً نسبة 60.4 في المائة من إجمالي الناتج مقارنةً بحوالي 57.5 في المائة في العام السابق. تمثل بالأرقام المطلقة ما قيمته 1653 مليار دولار مقارنةً بنحو 1515 مليار دولار في العام 2012 وبمعدل نمو بلغ حوالي 9.1 في المائة. ويعود سبب الارتفاع في الاستهلاك النهائي إلى الارتفاع في كل من مستويات الاستهلاك العائلي والحكومي، الملحق (5/2).

وتظهر البيانات أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي العربي نما بمعدل 6.5 في المائة وبلغ حوالي 13.4 دولار في اليوم خلال عام 2013 مقابل نحو 12.6 دولار في اليوم في العام السابق. وعلى مستوى الدول منفردة فإن نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في عام 2013 قد تراوح بين حوالي 99.1 دولار في اليوم للفرد في قطر مقابل 2.7 دولار للفرد في اليوم في موريتانيا. وكانت المتوسطات المسجلة في أحد عشر دولة من الدول العربية دون المتوسط. وبالمقابل كان متوسط نصيب الفرد في ثمان دول عربية أعلى من المتوسط العربي.

وعلى صعيد الانفاق الاستهلاكي العائلي، بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على مستوى الدول العربية نحو 9.6 دولار في اليوم وهو أعلى قليلاً من معدله لعام 2012 والبالغ حوالي 9.1 دولار. وحافظت الإمارات العربية المتحدة على الصدارة بمتوسط بلغ حوالي 64.3 دولار في اليوم مقابل أدنى مستوى لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي مسجل في موريتانيا والبالغ حوالي 0.5 دولار في اليوم. وقد جاءت أنصبة الفرد من الاستهلاك أقل من المتوسط العام للدول العربية في أحد عشرة دولة، الجدول (6).

الجدول رقم (6)

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2013

(دولار في اليوم)

الاستهلاك الإجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الحكومي للفرد	
99.07	51.73	47.34	قطر
73.18	64.34	8.84	الإمارات
49.68	29.39	20.29	الكويت
37.48	27.71	9.77	البحرين
35.43	20.30	15.14	السعودية
29.42	24.89	4.52	لبنان
28.52	17.06	11.46	عمان
14.65	11.95	2.69	الأردن
13.43	9.55	3.87	مجموع الدول العربية
12.54	9.03	3.51	ليبيا
10.29	8.05	2.24	تونس
10.10	6.15	3.95	العراق
9.34	5.60	3.74	الجزائر
8.16	7.13	1.03	مصر
6.83	5.16	1.68	المغرب
4.71	3.47	1.24	جيبوتي
3.72	3.06	0.66	اليمن
3.67	3.30	0.38	السودان
...	...	...	سورية
2.74	2.22	0.52	القمر
2.67	0.54	2.13	موريتانيا

المصدر: الملحقان (5/2) و (8/2).

\*تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس متوسط نصيب الفرد في الاستهلاك الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي، وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل، اتسمت سياسات الإنفاق الحكومي بالتباين والاختلاف من دولة عربية لأخرى، إذ لجأ البعض منها إلى إجراءات ضغط للإنفاق العام والتنموي خاصة تحت ضغط الظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية ونظراً للتراجع في مواردها الاقتصادية، بينما اتجه البعض الآخر إلى التوسع في ذلك الإنفاق. وبلغ متوسط نصيب المواطن من الاستهلاك الحكومي في العام 2013 ما يساوي حوالي 3.6 دولار في اليوم وكان أعلاها في قطر، إذ بلغ حوالي 47.3 دولار في اليوم، فيما كان أقل من دولار في اليوم في ثلاث دول عربية وانخفض دون المتوسط العام في عشرة دول عربية.

**الإنفاق الاستثماري والادخار:** شهدت مؤشرات الادخار والإنفاق الاستثماري في الوطن العربي خلال العام 2013 تغيرات عديدة شملت ارتفاع قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى حوالي 710 مليار دولار مقابل 662.5 مليار دولار في عام 2012 أي بمعدل نمو بلغ حوالي 7.2 في المائة. وتركزت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط التي حققت فائضاً مالياً وجهته للاستثمار في المشروعات التنموية الإنتاجية والخدمية بهدف دفع النمو والإسهام في توفير فرص عمل جديدة. وسجلت بعض الدول العربية مثل العراق وقطر واليمن والجزائر والكويت، معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري تجاوزت الـ 10 في المائة، الجدول (7).

جدول رقم (7)

نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي  
ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية 2013\*

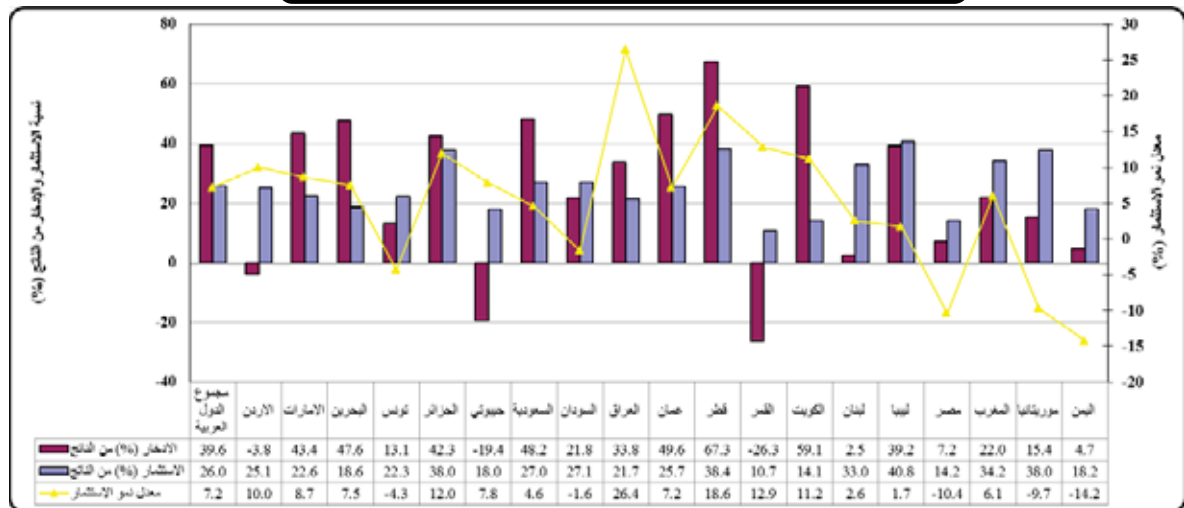
الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار
العراق	33.8	21.7	26.4
قطر	67.3	38.4	18.6
البحرين	47.6	18.6	7.5
الكويت	59.1	14.1	11.2
الامارات	43.4	22.6	8.7
السعودية	48.2	27.0	4.6
لبنان	2.5	33.0	2.6
ليبيا	39.2	40.8	1.7
السودان	21.8	27.1	-1.6
تونس	13.1	22.3	-4.3
موريتانيا	15.4	38.0	-9.7
مصر	7.2	14.2	-10.4
اليمن	4.7	18.2	-14.2
<b>مجموع الدول العربية</b>	<b>39.6</b>	<b>26.0</b>	<b>7.2</b>

\*تم ترتيب الدول استناداً إلى معدلات النمو المحققة في الاستثمار.  
المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

فيما تراجعت مستويات الإنفاق الاستثماري في كل من السودان وتونس وموريتانيا ومصر واليمن بنسب تراوحت بين 1.6 في المائة و14.2 في المائة. وجاء هذا التراجع في الإنفاق الاستثماري نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية من جهة وتراجع تدفق الاستثمارات الخاصة بسبب الأوضاع الداخلية بتلك الدول من جهة أخرى.

شكلت معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 نسبة حوالي 39.6 في المائة مقابل نحو 42.3 في المائة في العام 2012. ويعود هذا التراجع في معدلات الادخار إلى سياسات التوسع في الإنفاق الاستهلاكي (العائلي والحكومي) على مستوى عدد من الدول العربية. وتفاوتت معدلات الادخار على مستوى الدول وكانت أعلاها في الدول المصدرة للنفط ذات الفوائض المالية المرتفعة، إذ بلغت أعلاها في قطر وبنسبة حوالي 67.3 في المائة وأدناها في لبنان بنسبة 2.5 في المائة فيما كانت هناك فجوة في الموارد المحلية في كل من القمر وجيبوتي والأردن مع انخفاض مستويات الادخار المحلي دون مستويات الاستثمار المحلي المنفذة في تلك الدول، الشكل (4).

الشكل (4): معدل الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية  
2013



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد: سجلت الصادرات العربية من السلع والخدمات في العام 2013 تراجعاً بنسبة 1.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق ووصلت قيمتها إلى حوالي 1438 مليار دولار، وبالمقابل نمت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6.2 في المائة وبلغت ما قيمته 1067 مليار دولار. وبالنتيجة فإن وضع الميزان التجاري للسلع والخدمات لعام 2013 كان إيجابياً محققاً فائض بلغ 371 مليار دولار، إلا أن هذا الفائض قد سجل تراجعاً مقارنة بالعام السابق بنسبة 18.5 في المائة، فيما يصبح الوضع أكثر اختلالاً إذا ما قورنت الواردات بإجمالي الصادرات غير النفطية، الملحق (5/2).

وتراجعت في العام 2013 نسبة تغطية الصادرات للواردات العربية مقارنة بمستواها للعام السابق حيث بلغت نحو 134.8 في المائة مقابل حوالي 145.3 في المائة في العام الماضي. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض صادرات النفط في بعض البلدان العربية. وتراوحت تلك النسبة بين حوالي 270 في المائة في الكويت ونحو 30.4 في المائة في القمر. وحققت الدول المصدرة للنفط فائضاً إيجابياً في موازينها التجارية، تجاوز نسبة 100% باستثناء ليبيا واليمن. وبالمقابل تراوحت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات في الدول العربية الأخرى بين 50 و100 في المائة وشملت ليبيا وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن والأردن وموريتانيا، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 50 في المائة في لبنان، جيبوتي، والقمر، والجدول (8).

الجدول رقم (8)  
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية 2012-2013

(نسبة مئوية)		الدولة
صادرات/واردات 2013	صادرات/واردات 2012	
134.8	145.3	مجموع الدول العربية
59.6	62.3	الأردن
126.7	129.9	الإمارات
157.3	156.0	البحرين
83.4	83.7	تونس
116.4	134.4	الجزائر
33.8	33.8	جيبوتي
169.0	185.6	السعودية
56.7	47.8	السودان
...	...	سورية
135.2	160.8	العراق
157.1	174.4	عمان
192.4	227.0	قطر
30.4	30.5	القمر
269.6	284.4	الكويت
38.9	39.7	لبنان
95.4	164.2	ليبيا
71.5	67.4	مصر
73.9	71.8	المغرب
75.8	66.8	موريتانيا
67.0	63.7	اليمن

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

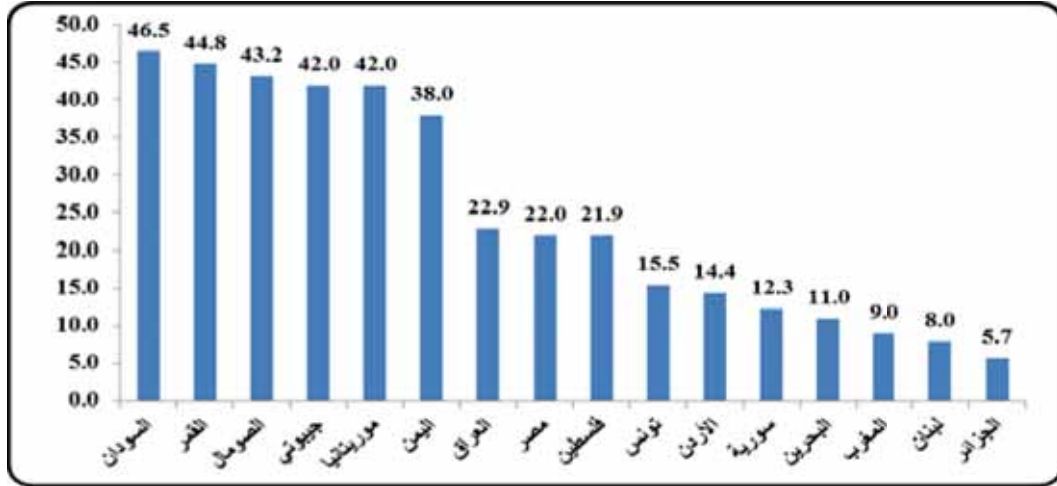
#### الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

#### تطور مؤشرات الفقر والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تنقسم الدول العربية من حيث فقر الدخل إلى أربع مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تقل فيها نسب فقر الدخل عن 10 في المائة. وتضم هذه الدول مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عدا البحرين) بالإضافة إلى كل من المغرب ولبنان والجزائر. وتتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين 10 و20

في المائة وتضم كل من تونس والأردن وسورية والبحرين. وتتكون المجموعة الثالثة من الدول التي تتراوح فيها نسب الفقر بين 20 و30 في المائة وهي العراق ومصر وفلسطين. أما المجموعة الرابعة فتضم الدول الأقل دخلاً وهي اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال والقمر والسودان، والتي تتراوح فيها نسب الفقر بين 38 و46.5 في المائة، الشكل (5) والملحق (7/2)

الشكل (5): نسبة فقر الدخل في الدول العربية حسب خط الفقر الوطني (وفق أحدث بيانات متاحة)



المصدر: الملحق (7/2).

ورغم تقدّم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(5)</sup>، إلا أن هناك تبايناً في مدى تحقيق تلك الأهداف بين الدول العربية. وبصفة عامة تُفيد المعلومات المتوفرة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأكثر تقدماً في تحقيق تلك الأهداف.

ورغم تراجع نسب الفقر في عدد من الدول العربية، إلا أنها مازالت مرتفعة في بعض الدول الأخرى حيث أن تلك الدول تجد صعوبة في تحقيق هدف خفض نسبة السكان تحت خط الفقر ضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وخفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم إلى النصف مع حلول عام 2015 بالمقارنة مع النسب التي كانت سائدة في سنة 1990. ففي هذا الصدد، تفيد البيانات أنه بعد تحقيق الدول العربية تقدماً ملحوظاً في خفض نسبة الفقر من 5.5 في المائة عام 1990 إلى حوالي 4.1 في المائة في عام 2010، إلا أن تلك النسبة عادت للارتفاع عام 2012 لتبلغ مستوى 7.4 في المائة باستخدام خط الفقر الدولي 1.25 دولار في اليوم، وبواسطة المكافئ الشرائي للدولار<sup>(6)</sup>. ويعزى ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى موجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة منذ ثلاث سنوات، فضلاً عن عدم تحقيق تقدّم

(5) تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية التي نظمتها الأمم المتحدة بمقرها في شهر سبتمبر 2000 في الأهداف الثمانية التالية والتي من المرجح تحقيقها عام 2015: (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع، (2) تعميم التعليم الابتدائي، (3) تعزيز المساواة بين الجنسين، (4) تخفيض معدل وفيات الأطفال، (5) تحسين صحة الأمهات بعد الولادة، (6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، (7) ضمان استدامة البيئة و(8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013.

ملموس في جانب رفع الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد التي هي اللبنة الأولى لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين والإناث.

من جانب آخر، أحرزت الدول العربية أفضل تقدّم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم وخاصة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين ورفع معدّل القيد في التعليم الابتدائي، إلا أنه مازالت هناك حاجة إلى بذل جهودات كبيرة في مجال معالجة النقص في المواد الغذائية وإتاحة الموارد المائية الصالحة للشرب وتخفيض نسب وفيات الأطفال دون الخامسة وبين الأمهات عند الولادة.

### تطور مؤشرات توزيع الدخل

تتأثر مستويات الفقر بالتغيرات المسجلة على صعيد النمو الاقتصادي وتطور هيكل توزيع الدخل في المجتمع. فيمكن لمعدّلات نمو موجبة أن تقود إلى زيادة معدلات الفقر إذا ما ترافق ذلك مع توزيع للدخل متحيز ضد الفقراء. لذلك فإن النمو يكون مناصراً للفقراء إذا ما صاحبه ارتفاع في متوسط دخل الفقراء، وبالعكس فإن النمو يكون غير مناصرٍ للفقراء إذا ما ترافق ذلك النمو مع توزيع للدخل لغير صالح الفقراء بما يزيد من معدّلات الفقر.

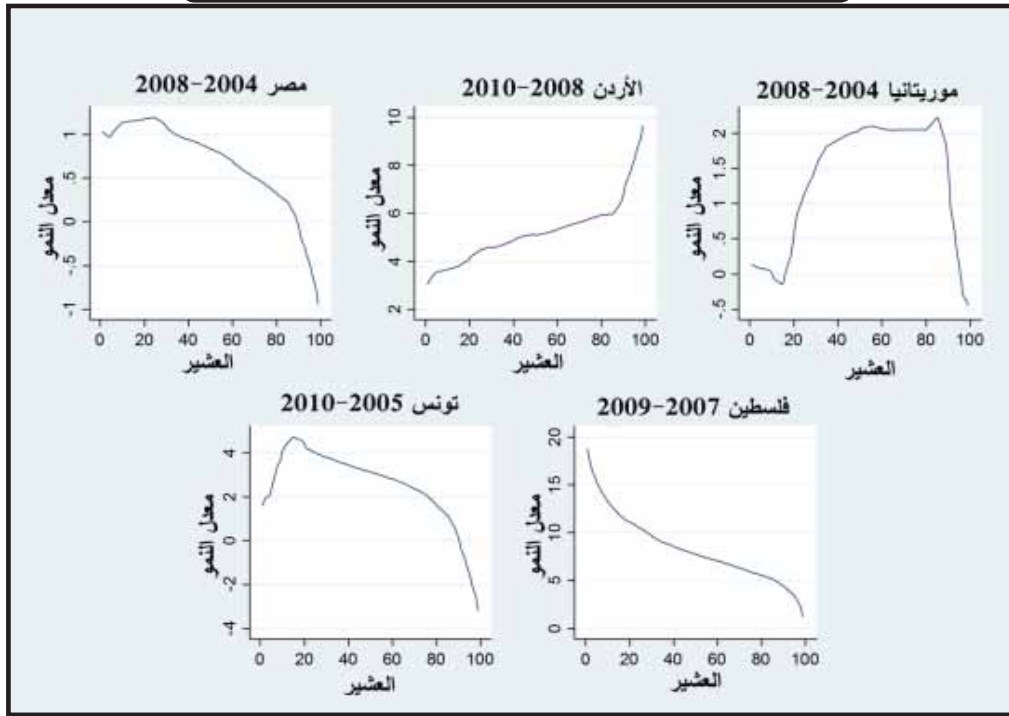
وبالنظر إلى معامل جيني لتوزيع الدخل خلال السنوات الأخيرة، فإن توزيع الدخل أو الإنفاق بصفة عامّة تحسن في معظم الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، حيث انخفضت قيمة معامل جيني أي درجة تركّز الدخل أو الإنفاق في عدد من تلك الدول بين أول وآخر مسحين مُتاحين مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، الملحق (7/2).

ورغم أهمية معامل جيني إلا أنه لا يُعطي صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف شرائح الدخل، إذ تستخدم عادة وسائل ومؤشرات تحليلية أخرى للتعرف على كيفية تطوّر توزيع الدخل أو الإنفاق داخل الشرائح المختلفة. ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك الخصوص منحني تأثير النمو (Growth Incidence Curve) والذي يُمكن من تحليل نمو دخل أو إنفاق الفرد داخل الشرائح الدخلية وشرائح الإنفاق المختلفة لعشيرات الدخل المختلفة. كما يُمكن منحني تأثير النمو من التعرف على كيفية تغير دخل أو إنفاق الطبقات الفقيرة في المجتمع سواءً بالمقارنة مع الطبقات الثرية أو بالمقارنة مع تطور متوسط الدخل أو الإنفاق في المجتمع ككل.

وبناء على بيانات المسوحات الحديثة المتوفرة عن بعض الدول العربية وهي الأردن، وتونس، ومصر، وموريتانيا وفلسطين، فيما يتعلّق بتوزيع الإنفاق باستخدام المكافئ الشرائي للدولار الثابت عام 2005 وباستخدام خط الفقر الدولي المقدّر بحوالي 1.25 دولار للفرد باليوم، يتبين أن متوسط معدّل نمو الإنفاق السنوي للفرد للطبقات الفقيرة ضمن عشيرات الدخل الدنيا قد كان موجباً في كلّ من مصر والأردن وتونس وفلسطين وقريباً من الصفر في موريتانيا خلال الفترات المشار إليها. ويتبيّن أن معدل نمو إنفاق الفرد ضمن عشيرات الإنفاق الدنيا كان أعلى من معدّل النمو العام للإنفاق في كلّ من تونس وفلسطين ومصر ممّا يعني تحسُّن وضع الفقراء خلال الفترات محل الدراسة، بينما كان أدنى من معدل النمو للإنفاق العام في كلّ من الأردن وموريتانيا، الجدول (9)، والشكل (6).



الشكل (6): منحني تأثير النمو في بعض الدول العربية (وفق عشيرات الدخل)



المصدر: حسبت بواسطة معدي التقرير باستخدام برمجية STATA بناءً على منهجية Shorrocks and Wan (2008), "Ungrouping Income Distributions: Sythesising Samples for Inequality and Poverty Analysis", UNU-WIDER, United Nations University المذكورة في هامش الملحق (7/2).

الجدول رقم (9)

معدل النمو السنوي لمتوسط إنفاق الفرد ومتوسط إنفاق الفرد للعشيرات الدنيا للإنفاق

متوسط معدل نمو إنفاق الفرد لعشيرات الإنفاق (%)					متوسط معدل نمو إنفاق الفرد (%)	الدولة
%30	%25	%20	%15	%10		
3.92	3.79	3.66	3.56	3.47	6.19	الأردن (2010 - 2008)
3.74	3.71	3.61	3.30	2.69	1.14	تونس (2010 - 2005)
12.59	13.11	13.70	14.46	15.45	6.05	فلسطين (2009 - 2007)
1.12	1.12	1.10	1.08	1.05	0.33	مصر (2008 - 2004)
0.44	0.25	0.07	0.02	0.08	1.20	موريتانيا (2008 - 2004)

المصدر: احتسبت من المؤلفين بناء على البيانات التي تم اعتمادها لرسم الشكل (6) وبيانات الهامش (7/2)، استناداً إلى منهجية Ravallion, M. and S. Chen (2003), "Measuring Pro - Poor Growth", Economics Letters 78, 93 - 99.

## التطورات الاجتماعية

### السكان

**حجم السكان ومعدل النمو:** يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2013 بحوالي نحو 370 مليون نسمة مقارنة بحوالي 361 مليون نسمة في نهاية العام 2012. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2 في المائة سنوياً، خلال الفترة (2000-2013). ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية<sup>(7)</sup>. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في معظم الدول العربية، على الرغم من تراجعها في العقد الماضي، بالإضافة إلى تراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية. كما أن حجم الهجرة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول، الملحق (8/2).

وقد تراجعت معدلات النمو السكاني المسجلة عام 2013 في دول مثل الأردن والجزائر وقطر والقمر ومصر وموريتانيا إلى ما بين 2-2.5 في المائة سنوياً. كما استمر التراجع المتسارع لهذا المؤشر في المغرب والإمارات وتونس والبحرين ولبنان إلى ما يتراوح بين 0.64 في المائة و1.10 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أعداد المسنين في هذه الدول، ورفع تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة العمرية.

**التوزيع العمري للسكان:** بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية في عام 2012 حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان، حسب البيانات المتاحة، في حين تقدر هذه النسبة بحوالي 66 في المائة في أمريكا اللاتينية، وحوالي 68 في المائة في أوروبا ووسط آسيا، وحوالي 54 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي 66 في المائة على مستوى دول العالم ككل، في العام نفسه. كما لا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية والتي تمثل حوالي 30 في المائة من إجمالي السكان تفوق مثيلاتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا سنة 2012 حوالي 28 و27 في المائة على التوالي<sup>(8)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة تجاوزت أو قاربت 40 في المائة في الدول العربية الأقل نمواً أو تلك التي تمر بمراحل صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية. وتطرح هذه المؤشرات تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة خلق مناخ اقتصادي ملائم يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لإيجاد فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المتراكمة وتوفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى أسواق العمل ولتمكين هذه الدول من تمويل برامج جادة ورفيعة المستوى لتنشئة ورعاية الشباب، الملحق (9/2).

(7) World Development Report (2013), The World Bank, Washington, D.C.  
(8) قاعدة معلومات البنك الدولي (2014).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: بلغت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة حوالي 28 نسمة/كم<sup>2</sup> في عام 2013، وهي بذلك تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في أوروبا ووسط آسيا (43 نسمة/كم<sup>2</sup>)، وفي أمريكا اللاتينية (30 نسمة/كم<sup>2</sup>)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء (39 نسمة/كم<sup>2</sup>)<sup>(9)</sup>. ويزيد ضعف الكثافة السكانية من كلفة إنشاء البنى التحتية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والنقل. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2012 حوالي 57 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 52 في المائة<sup>(10)</sup>. وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم. ويمثل ذلك تحدياً كبيراً بالنسبة لغالبية الدول العربية، حيث يتطلب منها توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى المدن في ظل شح الموارد المالية وارتفاع كلفة إنشاء البنى التحتية.

### التعليم

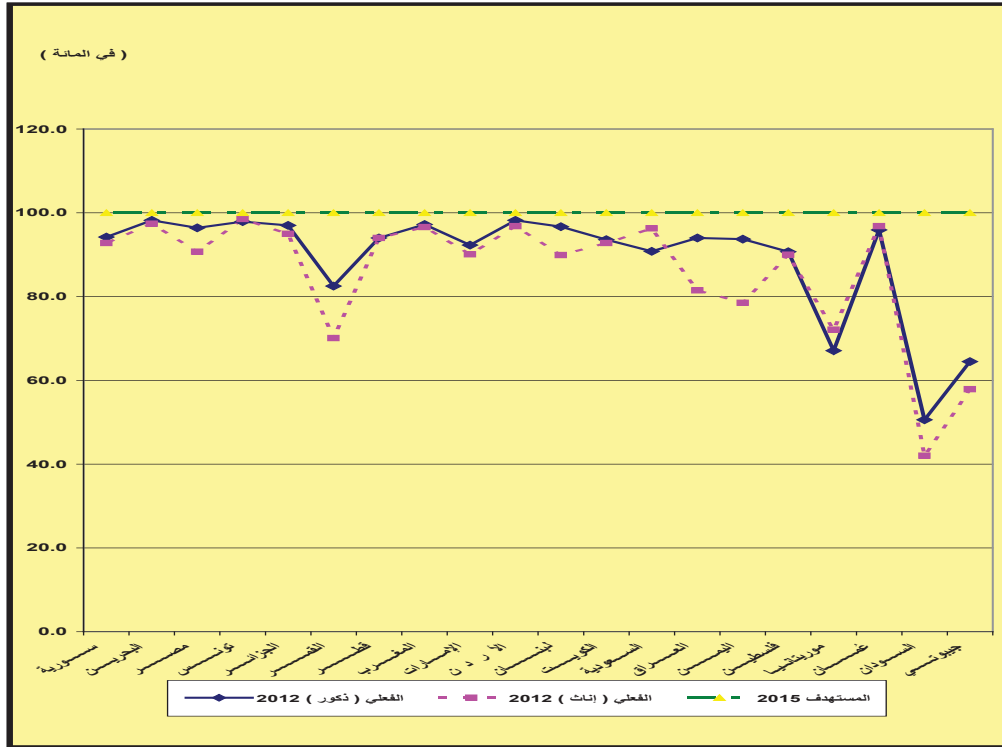
**القيّد في مرحلة التعليم الأساسي:** تعتبر جودة التعليم الأساسي المحدد الرئيسي لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغ معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011، حوالي 89 في المائة<sup>(11)</sup>، مقابل حوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في دول العالم ككل. وتعاني الدول العربية الأقل نمواً من ارتفاع مستويات التسرب من التعليم الابتدائي، ناهيك عن النقص الحاد في الأبنية وكافة المستلزمات المدرسية الأخرى. وبما أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 قد أضحى في متناول معظم الدول العربية – عدا جيبوتي والسودان والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في تلك الدول حوالي 69.5 في المائة و72.6 في المائة و32.6 في المائة على التوالي، فإن على الدول العربية أن تكثف جهودها لمقابلة تدني مستويات المخرجات التعليمية فيها مقارنة بالدول النامية الأخرى. ولذا فإنه من الضرورة بمكان انتهاز سياسات تربوية جديدة مفادها إحلال الأساليب التعليمية الحديثة المتمثلة في تطوير الفهم والابتكار والقدرات الذهنية والفكرية بدلاً من الحفظ والتلقين، بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة خاصة في مجالات الرياضيات والعلوم. من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق والقمر ولبنان واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية. وهو ما من شأنه أن يساهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في توفير فرص متكافئة للجنسين في الالتحاق بالتعليم، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن الآثار السلبية المترتبة على وجود فوارق في التعليم بين الذكور والإناث تفوق تلك التي قد تترتب على الفوارق في الدخل، الملحق (10/2- أ و 10/2- ب و 10/2- ج و 19/2)، والشكل (7).

(9) قاعدة معلومات البنك الدولي، (2014).

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

(11) اليونيسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014).

الشكل (7): المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي (ذكور وإناث) في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - قاعدة بيانات اليونسكو - البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2014.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2012، حوالي 71.1 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في دول العالم مجتمعة (حوالي 71.2 في المائة)، ويقف عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91.0 في المائة) (12). كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990 - 2012، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا البحرين ومصر واليمن. أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 59 في المائة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي (حوالي 63 في المائة). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2012، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في ثلاث عشرة دولة عربية. وفي المقابل، سجلت كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والعراق والصومال والسودان وجيبوتي زيادة في معدلات القيد لصالح الذكور. وتظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية، عدا بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تتوافق مع المعدل العالمي. ولذا فمن الضروري أن تتجه هذه الدول إلى تحسين نوعية وجودة التعليم الثانوي بعد أن نجحت في رفع مستوى الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية، وذلك بالتركيز على الاختصاصات العلمية والمهارات والتقنيات الجديدة، الملحق (10/2 - أ و 10/2 - ب و 10/2 - ج).

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

**القييد في مرحلة التعليم العالي:** يضطلع التعليم العالي بدور محوري حيث يوكل إليه تكوين القوة العاملة عالية التأهيل والنخب القيادية التي تحتاجها الدول، خاصة في هذه الفترة التي أصبحت فيها المجتمعات والاقتصادات تعتمد على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وعليه، يعتمد تقدم أي دولة اليوم على المستويات التعليمية لسكانها وكذلك على قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في تقنيات الإنتاج. ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول صوب إرساء مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، عام 2012، حوالي 24.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى (حوالي 57.5 في المائة) ودول أمريكا اللاتينية (حوالي 42.5 في المائة)، كما يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7 في المائة<sup>(13)</sup>. وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (1990 – 2012)، في معظم الدول العربية، وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية. وتتصدر السعودية هذه القائمة بأعلى معدل قيد بالتعليم العالي بنحو 50.9 في المائة، وتليها ليبيا بنحو 50.3 في المائة، ثم فلسطين بنحو 49.1 في المائة، ثم لبنان بنحو 46.3 في المائة. ولا تزال هذه المؤشرات منخفضة في جيبوتي والسودان وموريتانيا حيث تقل عن 10 في المائة. الملحق (10/2-أ).

**معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم:** يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.2 سنة في عام 2011، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 11.5 سنة) ودول العالم ككل (11.6 سنة)<sup>(14)</sup>. وتقوم أو تقترب سنوات التمدد من 14 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية، ولا تزيد عن حوالي 7 سنوات في كل من جيبوتي والسودان. ويجدر التنبيه إلى أن معدل سنوات التمدد يُمكن عادة من قياس كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية في الدول المعنية. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق بعض التقدم في مستوى تعليم السكان في الدول العربية على مستوى كمي خلال الفترة (1990 - 2012)، الملحق (11/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولى في الدول العربية قد بلغ 9.0 في المائة، وهو ما يفوق كثيراً مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.3 في المائة)، وكذلك معدل دول أوروبا وآسيا الوسطى (4.2 في المائة). ويلاحظ أن هذه النسب لا زالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث تراوحت، في الفترة من 2002 وحتى 2011، بين 25.9 في المائة في القمر و40.5 في المائة في اليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، نظراً لحرمانه للطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية لخوض معترك ومتغيرات الحياة، الملحق (11/2).

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2013.

(14) قاعدة معلومات اليونسكو (2014)، والتقارير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2014).

**الإنفاق على التعليم:** يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2011، بحوالي 4.5 في المائة، وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة). وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي في عام 2011 بلغ حوالي 16 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في كل من الدول النامية (15.9 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14.4 في المائة)<sup>(15)</sup>. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة (2008 – 2011). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، إلا أن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال دون المستوى المطلوب، الملحق (12/2).

**الأمية:** قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية، عام 2011، بحوالي 22.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 37.2 في المائة و41.0 في المائة على التوالي. كما تفوق أيضاً النسبة المسجلة في الدول ذات الدخل المتوسط، والتي بلغت حوالي 17 في المائة<sup>(16)</sup>. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990، الملحق (19/2).

وقد سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2011 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 41.4 في المائة، وفي اليمن حوالي 34.7 في المائة، وفي المغرب حوالي 32.9 في المائة، في حين انخفض قليلاً في مصر إلى حوالي 29.9 في المائة، وفي جيبوتي إلى 29.7 في المائة، وانخفض في السودان إلى 28.1 في المائة. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعاً ملحوظاً في دول عربية أخرى، خلال الفترة (1999-2011)، حيث انخفض إلى 10 في المائة أو أقل في الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتراوح بين أكثر من 10 وأقل من 20 في المائة في كل من الإمارات والسعودية وسورية وعمان وليبيا، الملحق (13/2-أ).

ولا يزال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث يمثل تحدياً جسيماً في بعض الدول العربية، إذ يعيق وصول التعليم والحدائق إلى جل البيوت العربية، كما يساهم في استفحال ظاهرتي التسرب والرسوب المدرسيين. فقد بلغت نسبة الأمية بين البالغات (15 سنة فما فوق)، سنة 2011، حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15- 24 سنة) حوالي 13 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تتراوح بين حوالي 36.8 في المائة و51.5 في المائة في السودان ومصر وجيبوتي والمغرب واليمن. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في جل الدول العربية، (الملحق 13/2-ب).

<sup>(15)</sup> اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014).

<sup>(16)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

## المؤشرات الصحية

**نطاق الخدمات الصحية:** تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر في عام 2012. بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 63 في المائة و86 في المائة في موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وعمان والعراق. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية. ورغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، إلا أنه لا تزال هذه الخدمات تفتقد للكفاءة اللازمة في معظم الدول العربية، وهو ما يدفع كثير من سكان المنطقة العربية الميسورين إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة، الملحق (15/2).

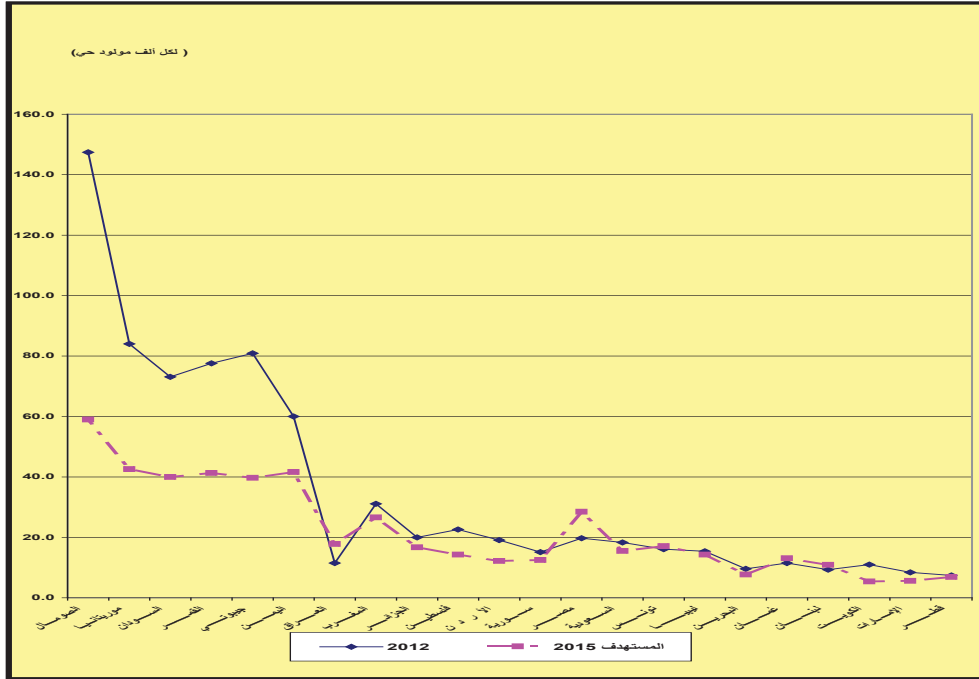
من جانب آخر، تشير البيانات المتاحة، لعام 2012، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة بين حوالي 3 أطباء في الصومال وحوالي 365 طبيباً في لبنان. وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها الصومال وموريتانيا والقمر وجيبوتي واليمن والسودان والمغرب، ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والمرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين (3-61) طبيباً وما بين (8-100) ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يصل فيها هذا العدد إلى حوالي 1400 شخص في كل من الصومال واليمن، ويرتفع إلى حوالي 1900 و2000 شخص في موريتانيا ومصر على التوالي. في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب والسودان) بين حوالي 270 شخصاً في ليبيا وحوالي 935 شخصاً في الإمارات، الملحق (15/2).

**وفيات الأطفال:** يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء. فحملات تلقيح الأطفال، ونوعية المياه، وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر الرعاية والعلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل هذه المعطيات تؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012. ويقل هذا المعدل عن مثيله في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 4 وفيات فقط لكل ألف مولود حي<sup>(17)</sup>. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي، في عام 2012، في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 30 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 85 و48 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الملحق (14/2) والشكل (8).

<sup>(17)</sup> اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2014).



الشكل (8): المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة- منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2014- اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2014 .

**العمر المتوقع عند الميلاد:** يعكس متوسط العمر المتوقع عند الميلاد المستوى المعيشي، وكذلك جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة في أي بلد أو منطقة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2012، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي (70 سنة)، وعن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 66 سنة)، ودول إفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 55 سنة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 80 سنة)<sup>(18)</sup>. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2012، قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 52 سنة، وجيبوتي حوالي 58 سنة، وموريتانيا حوالي 59 سنة، والسودان والقمر حوالي 62 سنة، واليمن حوالي 66 سنة، الملحق (14/2) و(19/2).

**الإنفاق على الصحة:** بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2012 حوالي 5.8 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث يبلغ حوالي 10.2 في المائة<sup>(19)</sup>. وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية، حيث تبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2012، حوالي 48.6 في المائة، وهي بذلك تقل عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية التي بلغت حوالي 52.4 في المائة. وبدل تندي هذه النسبة في البلدان العربية بالمقارنة مع سائر دول العالم الأخرى على عدم كفاءة المنظومة العلاجية في القطاع الحكومي وضعف أدائها.

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

(19) البنك الدولي، مؤشرات البنك الدولي (2014).

ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14 دولة عربية، حيث تتراوح فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 55 في المائة في تونس و82 في المائة في الكويت. وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 21 و49 في المائة، الملحق (15/2).

**المياه والصرف الصحي:** تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية، حيث أنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 89 في المائة في الدول العربية في عام 2012، مقارنة بحوالي 67 في المائة في الدول منخفضة الدخل وحوالي 89 في المائة في دول العالم مجتمعة للفترة ذاتها<sup>(20)</sup>. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 95 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 83 في المائة في عام 2011. أما في الدول المنخفضة الدخل ككل، فتصل هذه النسبة إلى حوالي 88 في المائة في الحضر و61 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى حوالي 96 في المائة في الحضر، و82 في المائة في الريف<sup>(21)</sup>.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لنسبة تفوق 95 في المائة من السكان في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر والقمر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 55 في المائة في السودان والصومال وموريتانيا واليمن. وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، الملحق (16/2).

وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2012 نحو 87 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 40 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة<sup>(22)</sup>.

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لما يفوق حوالي 90 في المائة من السكان، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 24 في المائة من السكان في كل من السودان والصومال، و27 في المائة في موريتانيا، الملحق (16/2).

(20) منظمة الصحة العالمية، تقرير "الإحصاءات العالمية للصحة" (2013)؛ واليونسيف، تقرير "وضع الأطفال في العالم"، (2014).

(21) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية (2014).

(22) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية (2014).

## العمالة

**حجم القوى العاملة ومعدل النمو:** يقدر حجم القوى العاملة في عام 2012 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 3.2 في المائة في الفترة (2000 – 2012). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الملحق (17/2).

**مساهمة الإناث في أسواق العمل:** لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 23.2 في المائة سنة 2012. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتندنى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (11.7 في المائة)، والسعودية (12.8 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

**التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة:** يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2012 أن حوالي 62.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 27 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 16 مليون عامل، وفي السودان حوالي 15 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 11 مليون عامل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 31.7 في المائة في عام 2000 لتصل إلى حوالي 21.7 في المائة في عام 2012. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من القوى العاملة (61.5 في المائة). ويبقى التوسع في مستويات التوظيف في قطاع الصناعة والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل وتحسين مستويات تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية لاستيعاب الزيادة في القوى العاملة..

## البطالة

يُقَدَّر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية ككل عام 2013 بحوالي 18.1 مليون عاطل وبمتوسط معدّل بطالة غير مرجّح يبلغ حوالي 17.4 في المائة وهو أعلى معدّل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وبناء على خصائصها كمستورد للعمالة، سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة أدنى مستويات البطالة في العالم العربي كنسبة من إجمالي السكان، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول إلى 20 في المائة في عُمان. ونحو 12 في المائة في السعودية، بينما يبلغ 2.7 في المائة في الكويت و3.8 في المائة في البحرين و3.1 في المائة في قطر، الملحق (18/2).

وبصفة عامة، فإن معدلات البطالة المرتفعة تتركز في الدول العربية الأقل دخلاً مثل جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والقمر أو في الدول التي تعيش ظروفاً استثنائية على غرار فلسطين وليبيا وسورية وتونس ومصر. وفيما يتعلق بتطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال العامين 2012 و2013، فإن تلك المعدلات سجلت ارتفاعاً في كل من اليمن والمغرب ومصر وفلسطين وسورية، يرجع في أغلبه إلى الظروف السياسية التي تعيشها تلك البلدان، وفي المغرب نتيجة ارتفاع معدّل المشاركة في قوة العمل بالمقارنة مع قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل. أمّا في بقية الدول فقد سجلت إما استقراراً أو انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة. وسُجّل أهم انخفاض في معدلات البطالة في تونس بفضل البرامج التي نفذت في مجال التوظيف الحكومي، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)  
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية\*

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
12.6	12.8	13.4	13.4	12.9	12.7	13.1	الأردن
4.2	4.2	4.3	4.0	4.3	4.0	3.2	الإمارات
15.3	16.7	18.9	13.0	13.3	14.0	14.1	تونس
9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	13.8	الجزائر
5.5	5.5	5.4	5.3	5.4	5.0	5.6	السعودية
35.0	25.0	8.1	8.4	9.2	8.4	8.4	سورية
23.4	23.0	20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	فلسطين
0.3	0.5	0.4	0.7	0.8	0.5	0.5	قطر
2.7	2.7	2.1	2.1	2.2	2.0	2.0	الكويت
13.2	12.7	12.0	9.0	9.4	8.7	8.9	مصر
9.5	8.7	9.1	9.1	9.1	9.6	9.8	المغرب
40.0	30.0	18.0	16.0	15.0	15.7	15.9	اليمن

\*بالنسبة لدول الخليج، تشمل معدلات البطالة المواطنين وغير المواطنين.

المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدّي التقرير بناء على مصادر رسمية وبيانات دولية متفرقة.

### تحدي التشغيل والتخفيف من البطالة في الدول العربية

يُعدّ تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث أن متوسط معدّل البطالة في هذه الدول هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، بما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم. كما أن خطورة البطالة في الدول العربية لا تكمن في ارتفاع معدلاتها الإجمالية بقدر تركّزها بين الشّباب المتعلّمين والداخليين الجدد لأسواق العمل وبين الاناث، ممّا يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن معرفة حجم التحديّ خلال السنوات المقبلة في الدول العربية يمثل خطوة رئيسية للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها وربما لتحقيق أهداف كمية محدودة مع حلول سنة معينة.

ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى افتراضات حول مستوى قوة العمل ومعدّل المشاركة في قوة العمل قامت بها منظمة العمل الدولية، تم تقدير عدد الوظائف التي يتوجب توفيرها في الدول العربية فرادى وكمجموعة تحقيقها سواءً بهدف خفض معدلات البطالة الحالية إلى نصف معدلاتها الحالية مع حلول عام 2020، أو بهدف استيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل.

وفيما يتعلق بالهدف الأول، يتبين أن الدول العربية تحتاج كمجموعة لتوفير حوالي 35 مليون وظيفة، أي أكثر من ثلث عدد العاملين الموظفين حالياً في كلّ الدول العربية، لتخفيض معدّلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020. ويمثل هذا تحدياً كبيراً خاصة وأن توفير هذا العدد الهائل من الوظائف يحتاج إلى معدّلات نمو أكبر بكثير ممّا تحقق خلال السنوات العشرين الماضية بل أيضاً إلى منوال تنمية يُركز على توفير الوظائف، وبالتالي يحتاج إلى التفكير في القطاعات ومجالات الاستثمار الموفرة لفرص العمل التي يُمكن تحفيزها، وفي مناخ الأعمال الذي يتوجب توفيره لتحقيق ذلك الهدف. وبالنظر إلى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2008، والمقدّرة بحوالي 0.7، وبافتراض ثباتها خلال السنوات القادمة فإن مناصفة معدّلات البطالة يتطلب تقريباً زيادة متوسط معدّل النمو الذي تحقق خلال العقد الأول للألفية الثالثة، بقرابة 50 في المائة.

ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بالبطالة في الدول العربية فرادى فإن مصر ثم السودان تعتبران من أكثر الدول العربية حاجة لتوفير وظائف جديدة لمُناصفة معدّلات البطالة الحالية لديها وذلك من خلال توفير ما لا يقل عن 6.5 مليون وظيفة جديدة بالنسبة لمصر وحوالي 4 مليون وظيفة جديدة في السودان، الجدول (11).

الجدول رقم (11)  
تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمُناصفة معدّلات البطالة الحالية  
واستيعاب الداخلين الجُدد لقوة العمل

الدولة	حجم التشغيل الحالي (بالآلاف)	قوة العمل الحالية (بالآلاف)*	عدد السكان 15 سنة فأكثر عام 2020 (بالآلاف)	معدل المشاركة في قوة العمل عام 2020 (%)	معدل البطالة المستهدف عام 2020 (%)	حجم التشغيل المستهدف لمُناصفة معدّلات البطالة عام 2020	قوة العمل المتوقعة عام 2020 (بالآلاف)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لمُناصفة الداخلين الجُدد لقوة العمل (بالآلاف)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لاستيعاب الداخلين الجُدد لقوة العمل (بالآلاف)
الجزائر	10810	11984	30894	44.7	4.9	13133	13809.4	2323	1825
البحرين	673	700	1181	69.0	1.9	799	814.8	126	115
القطر	182	233	516	57.6	11.0	265	297.3	82	64
جيبوتي	133	288	646	53.2	27.0	251	343.8	118	55
مصر	23070	26640	63670	49.8	6.7	29583	31707.7	6513	5068
العراق	7166	7789	25496	42.8	5.5	10312	10912.3	3146	3123
الأردن	1466	1678	5362	42.2	6.3	2120	2262.8	654	585
الكويت	1542	1585	3023	67.9	1.4	2025	2052.5	482	467
لبنان	1397	1552	3960	48.3	5.0	1817	1912.5	420	360
ليبيا	1852	2300	4906	51.9	9.8	2298	2546.2	446	246
موريتانيا	831	1188	2819	54.5	15.0	1306	1536.2	474	349
المغرب	10452	11549	25909	51.5	4.8	12709	13342.9	2258	1794
فلسطين	863	1127	3237	43.0	11.7	1229	1392.0	366	265
عمان	1102	1378	3477	68.8	10.0	2153	2392.1	1051	1014
قطر	1426	1431	2202	85.6	0.2	1882	1884.7	456	454
السعودية	10382	10998	24059	53.8	2.8	12582	12944.0	2200	1946
الصومال	1931	2957	6945	56.5	17.4	3243	3924.2	1312	967
السودان	9580	11391	27314	54.0	8.0	13577	14749.3	3997	3358
سورية	3595	5531	17858	44.3	17.5	6527	7911.0	2932	2380
تونس	3323	3923	9083	47.3	7.7	3967	4296.1	644	373
الإمارات	5817	6072	8819	80.4	2.1	6942	7090.8	1125	1019
اليمن	3980	6634	17979	50.8	20.0	7307	9133.5	3327	2500
المجموع	101575	118929	289354			136026	147256.1	34451	28327

\* وفق تقديرات منظمة العمل الدولية.

أما فيما يتعلق بتحقيق الهدف الثاني المتمثل في استيعاب كلّ الداخلين الجُدد لقوة العمل مع حلول عام 2020، فيُقدّر إجمالي عدد الوظائف المطلوب توفيرها في كلّ الدول العربية بحوالي 28 مليون وظيفة منها حوالي 5 ملايين وظيفة في مصر وحوالي 3 مليون وظيفة في كلّ من العراق والسودان. واستناداً إلى ما سبق، يتضح أن الدول العربية وفق تقديرات منظمة العمل الدولية بحاجة إلى توفير نحو 63 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 لخفض معدّلات البطالة إلى نصف مستوياتها الحالية واستيعاب الداخلين الجُدد إلى سوق العمل.